

**MPRA**

Munich Personal RePEc Archive

# **The Relationship between FDI and International Trade: The Case of Egypt**

Shaker, Saber Adly

2015

Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/82752/>  
MPRA Paper No. 82752, posted 17 Nov 2017 08:29 UTC

---

---

# العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: حالة مصر The Relationship between FDI and International Trade: The Case of Egypt

د.صابر عدلى شاكرا<sup>1</sup>

## الملخص

يناقش البحث العلاقة بين الصادرات المصرية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل إلى مصر، وذلك من جانب ستة شركاء وهم (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، السعودية، الإمارات، ألمانيا، فرنسا، الكويت)، وذلك باستخدام بيانات طويلة خلال الفترة الزمنية 2001 – 2012. وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة ثنائية الإتجاه بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر للداخل، إعتماًداً على نموذج الأثار العشوائية.

## ABSTARCT

This study investigates the relationship between the Egyptian exports and inward foreign direct investments flows (FDI) to Egypt from six main partners (USA, UK, KSA, UAE, Germany, France, and Kuwait) using panel data for the period 2001 to 2012. The results revealed that there is a bidirectional relationship between exports and inward FDI based on random effects models.

---

<sup>1</sup>مدرس الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

## 1. مقدمة

تعود الجذور النظرية لأثر الاستثمار على التجارة الدولية إلى نموذج هكشر-أولين في العقد الثالث من القرن العشرين. حيث خلص ذلك النموذج إلى أن نمط وإتجاه وشروط التجارة الدولية يعتمد على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لخدمات عناصر الإنتاج، وبصفة خاصة كل من خدمات عنصرى العمل ورأس المال. ومن ثم تصبح الصادرات كثيفة رأس المال مسيطرة على هيكل صادرات الدول ذات الوفرة النسبية لرأس المال. ويتم استخدام كل من المعيار السوقي والمادى للحكم على مدى الوفرة أو الندرة النسبية لخدمات عناصر الإنتاج ككل. وفي جميع الأحوال، يلاحظ إقتصار النموذج على الاستثمار المحلى فقط لإعتماده على فرض رئيس ألا وهو: عدم قابلية خدمات عناصر الإنتاج على التنقل دولياً (Dunn & Mutti, 2005, PP.184-195).

وتعتبر دراسة Hymer أولى الدراسات الرائدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أوضح أن هناك سببين لتدويل الشركات : يتعلق السبب الأول، بالمتغيرات المرتبطة بالشركة مثل ملكية الأصول، بينما السبب الثانى فيتعلق بظاهرة فشل السوق. وقد أكد Hymer على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث فقط عندما تفوق مكاسب استغلال المزايا النسبية المتوفرة فى الدول المضيفة للاستثمار عن النفقات الإضافية من ممارسة الأعمال خارج الحدود. يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من القيود تعوق حرية الانتقال الدولى لرأس المال فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وتتمثل أهمها فى كل من عدم توافر المعلومات ومخاطر تقلبات معدل الصرف الأجنبي (Hymer, 1960, PP.23-26).

وبصفة عامة يرى كل من صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن الاستثمار المباشر يعكس هدف الحصول على مصلحة دائمة بين كيان (مستثمر مباشر) مقيم فى اقتصاد معين، ومؤسسة مقيمة فى اقتصاد آخر (منشأة الاستثمار المباشر). وقد يكون ذلك الكيان مستثمر فردى أو شركة تابعة للقطاع الخاص أو حكومية. ويقصد بالإهتمام الدائم

هو وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومنشأة الاستثمار المباشر، وذلك مع وجود درجة تأثير جوهرية فى إدارة تلك المنشأة من جانب المستثمر. وقد حدد دليل ميزان المدفوعات فى إصداره الخامس، أن المستثمر المباشر هو المالك غير المقيم لنسبة لا تقل عن 10% من رأس مال منشأة الاستثمار المباشر. يضاف لما سبق أن الاستثمار الأجنبى المباشر يتكون من رأس المال المبدئى، والمتمثل فى الحصة من رأس المال كحد أدنى 10%، وكذلك قد يتكون من الأرباح المحتجزة وغير المحولة للخارج بهدف تحويلها إلى استثمارات جديدة فى البلد المضيف للاستثمار، كما يمكن أن يتكون من القروض طويلة الأجل بين الشركات الدولية وفروعها المنتشرة فى أنحاء العالم (IMF, 2013) (UNCTAD, 2013) (OECD, 2008).

وبتحليل إحصاءات UNCTAD، يمكن تسجيل عدد من الملاحظات على النحو التالى ( <http://unctadstat.unctad.org>):

- معدل النمو فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر أكبر من معدل النمو فى التجارة الدولية من السلع والخدمات بالنسبة للعالم ككل. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للعالم فى عام 1980 حوالى 54.4 مليار دولار أمريكى، وذلك مقابل حوالى 15 تريليون دولار أمريكى عام 2012، أى أنه تضاعف بقيمة 27 مرة تقريباً. وعلى الجانب الأخر، بلغت قيمة التجارة الدولية من السلع والخدمات للعالم ككل فى عام 1980 حوالى 2.4 تريليون دولار أمريكى، وذلك مقابل حوالى 22.6 تريليون دولار أمريكى فى عام 2012، أى أنها تضاعف بحوالى 8.5 مرة.
- نصيب الدول النامية والدول فى مرحلة التحول من التجارة الدولية من السلع والخدمات فى عام 1980 حوالى 31%، ومن الاستثمار الأجنبى المباشر بحوالى 13%. وفى المقابل، بلغت تلك القيم فى عام 2012 بحوالى 46% فيما يتعلق بالتجارة الدولية من السلع والخدمات، وحوالى 48% من الاستثمار الأجنبى المباشر.

- يشكل عام 2008 النقطة الفاصلة في تاريخ نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالعالم ككل. حيث للمرة الأولى تستحوذ تلك الدول على حوالى 46% من إجمالي التدفقات، وذلك على الرغم من أن ذلك العام في نهايته قد شهد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت سلبياً على الاقتصادات المتقدمة بصفة خاصة. وبالتالي يمكن القول أن الدول النامية ودول مرحلة التحول كانت في تلك الفترة ملاذ أمن للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أن وصل نصيب تلك الدول لحوالى 49% من إجمالي التدفقات فيما بعد ( UNCTAD Investment brief, 2009).
- وفيما يتعلق بمصر، فيلاحظ أن النصيب النسبي لها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من إجمالي الدول النامية ودول مرحلة التحول كان على التوالي 7.5% للاستثمار و0.8% للتجارة في عام 1980. ووصلت تلك النسب في عام 2012 إلى 0.9% للاستثمار و0.4% للتجارة. وبالتالي يمكن القول بأن هناك تراجع في الأهمية النسبية للاقتصاد المصرى على التوازي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.

وبناء على ما تقدم، يمكن صياغة المشكلة البحثية في إثنين من التساؤلات كما يلي:

1. "إلى أى مدى تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر على الصادرات المصرية للدول مصدر تلك التدفقات؟". أى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد متغير مستقل والصادرات المصرية تعد متغير تابع.
2. "إلى أى مدى تؤثر الصادرات المصرية للدول مصدر الاستثمار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر؟". أى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد متغير تابع والصادرات المصرية تعد متغير مستقل.

وفى نفس السياق، يمكن التنبؤ بنوع العلاقة الواردة فى المشكلة البحثية على النحو التالى:

1. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للداخل فى مصر (كمتغير مستقل)، وقيمة الصادرات المصرية للدول مصدر تلك التدفقات (كمتغير تابع).
2. هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قيمة الصادرات المصرية للدول مصدر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر (كمتغير مستقل)، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للداخل فى مصر (كمتغير تابع).

وتتمثل أهمية البحث فى إمكانية الوصول إلى إتجاه العلاقة التبادلية بين تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لداخل مصر وقيمة الصادرات المصرية. وبالتالي يمكن وضع تصور أمام صانع القرار فى مصر للتنسيق بين إتفاقات الاستثمار والتجارة بشكل متوازى. وفيما يتعلق **بمنهجية البحث** فيمكن عرضها فى شكل المكونات التالية:

- **إسلوب البحث:** يعتمد البحث على كل من الإسلوب الوصفى والقياسى. حيث يتم الإستعانة بالإسلوب الوصفى من خلال تحليل العلاقات النظرية بين متغيرى البحث فى سياق نظريات التجارة والاستثمار. وكذلك تحليل لأهم الدراسات السابقة التى تناولت تلك العلاقة النظرية. أما فيما يتعلق بالإسلوب القياسى فيتم الإعتداد على طريقة المربعات الصغرى OLS.
- **منهج البحث:** يستخدم البحث المنهج الإستقرائى. حيث يتم التطبيق أهم الدول مصدر تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر، والصادرات المصرية إلى تلك الدول. ومن ثم يمكن تعميم النتائج على كافة الشركاء لمصر سواء من حيث الاستثمار أو التجارة.
- **الحدود الموضوعية،** تقتصر الصادرات المصرية فى التحليل التطبيقي على الصادرات المنظورة فقط.
- **الحدود الزمنية،** وتتمثل فى الفترة الزمنية 2001 – 2012.
- **نوع البيانات،** يعتمد البحث على إستخدام بيانات الطولية Panel Data.

## 2. ربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية

عجزت النظريات والنماذج الكلاسيكية والنيوكلاسيكية عن إستيعاب العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، وذلك لإعتمادها الرئيس على افتراض عدم قابلية خدمات عناصر الإنتاج على التنقل الدولي. ولكن أدت التغييرات التكنولوجية التي شهدتها العقد السادس من القرن العشرين إلى ظهور نماذج نظرية جديدة، وذلك لتقدم تفسيراً لتغير أنماط التجارة الدولية في تلك الفترة. ومن بين تلك النماذج يأتي نموذج دورة حياة المنتج، ويتم تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي (Gandolfo Giancarlo, 2014, PP.168-169):

- يظهر دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر مرحلة التقديم للمنتج الجديد، وذلك من خلال رغبة الشركة الأم في الحفاظ على القوة الإحتكارية في السوق. وبالتالي يصبح أمام تلك الشركة أحد خيارين إما الإستمرار في الإنتاج المحلي لتلبية حاجات التصدير، أو تقديم تراخيص الإنتاج وفتح فروع للشركة الأم في الخارج. ويوقف الإختيار على المفاضلة بين النفقة الحدية للإنتاج في الداخل معدلاً ببعض المتغيرات مثل نفقات النقل والتعريفية الجمركية وغيرها من جانب، ونفقة الإنتاج في الخارج من جانب آخر. وقد إستطاع كل من Hirsch, 1976 و Helpman, 1984 من تقديم تحليل تفصيلي لتلك المفاضلة والعوامل المؤثرة في إتخاذ القرار من جانب الشركة الأم.
- ويزداد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مرحلة النضج ومرحلة النمطية (التدهور). حيث يتم نقل العملية الإنتاجية خارج دولة الشركة الأم إلى بقية الدول المتقدمة، وذلك أثناء مرحلة النضج. بينما يتم نقل العملية الإنتاجية إلى الدول النامية، وذلك أثناء المرحلة الأخيرة المرتبطة بنمطية المنتج، وذلك للإستفادة من إنخفاض نفقات الإنتاج.

وقد إستطاع Kojima خلال العقدين السابع والثامن من القرن العشرين من تقديم تحليل لربط نظريات التجارة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على اليابان.

حيث أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد متطلب رئيس لزيادة المنافسة والكفاءة على المستوى الدولى، وكذلك لتحسين العمليات الإنتاجية للدول وفيرة الموارد الطبيعية. حيث أوضح أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر فى قرار الاستثمار الدولى للشركات وهم: الموارد الطبيعية وخدمات عنصر العمل وتطبيق نظام السوق، أيضاً أشار إلى أن هناك استثمار أجنبي محفز لشروط التجارة وأخر مضاد لشروط التجارة. وقد يعاب على تلك الآراء عدم القدرة على تقديم تفسير لأنماط الاستثمار الاجنبى المباشر المختلفة بين الاستثمار الرأسى والخلفى (Nayak & Choudhury, 2014, PP.16-17).

وبصفة عامة يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الاستثمار الأفقى Horizontal FDI، وفيه يتم التوسع فى إنتاج نفس المنتج أو أنواع متشابهه للمنتج فى الخارج فى الدولة المضيفة للاستثمار، ويرتبط دائماً الاستثمار الافقى بهيكل السوق خاصة المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة. والاستثمار الرأسى Vertical FDI، وهو ذلك الاستثمار الذى يتم إما بهدف استغلال المواد الخام (رأسى خلفى Backward FDI) أو بهدف القرب من السوق من خلال قنوات التوزيع (رأسى أمامى Forward FDI). والاستثمار المركب Conglomerate، والذى يضم مزيج من الاستثمار الأفقى والرأسى (Caves, 1971, PP.4-12).

يضاف لما سبق أن Helpman قدم نموذج للتوازن العام فى التجارة الدولية، متضمناً دور جوهرى للشركات متعددة الجنسيات. حيث تضمن النموذج عناصر للملكية والمواقع، وقد خلصت إسهامات Helpman إلى أن الشركات تتسم بتباين إنتاجيتها وهو ما يؤثر على قرار الاستثمار الدولى من عدمه، وكذلك دور التجارة بين الشركات وبين الصناعات. وبصفة عامة تحبز غالبية الشركات إختيار المواقع الإنتاجية منخفضة النفقات لتعظيم الأرباح (Helpman, 1984, P.470).



ومنذ الألفية الثالثة، إتجه جانب من الدراسات التطبيقية للربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الاقتصادي الاقليمي. فعلى سبيل المثال، قدمت دراسة **Yeyati etal, 2003**، تحليل لأثر اتفاقات التجارة الإقليمية على توطن الاستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على 20 دولة مصدرة للاستثمار (من دول OECD)، و60 دولة مستقبلة للاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك خلال الفترة ما بين 1982 – 1999. وقد تم استخدام عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة، مثل الناتج فى كل من الدولة المصدرة والمستقبلة للاستثمار، وكذلك الخصخصة والتضخم والمسافة والتجارة ورأس المال لكل عامل. وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها " اتفاقات التجارة الإقليمية قد تؤثر إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالنسبة للدولة المضيفة والمصدرة (كأعضاء فى اتفاق تجارى اقليمى) بنسبة 27% فى المتوسط.

أيضاً قدمت دراسة **Aggarwal, 2008** تفسير للعلاقة بين التكامل الاقتصادي الاقليمي من جانب وبين الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب آخر، مع التطبيق على منطقة الجنوب الأسيوى. وقد توصلت الدراسة إلى أن التكامل العميق هو الشرط الضرورى لتحقيق الزيادة فى حجم الاستثمارات سواء البيئية أو الخارجية لدول الجنوب الأسيوى، مما قد يساهم فى تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد وحدوث ظاهرة اقتصاديات الحجم. ولكن أهم المشكلات التى تواجه منطقة الجنوب الأسيوى هو الضعف الهيكلي والمؤسسى وعدم الاستقرار السياسى.

## 2. واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية فى مصر

بدأت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لداخل مصر فى النمو المضطرد كإستجابة لسياسة الإنفتاح الاقتصادى التى تم إنتهاجها مع أواخر العقد السابع من القرن العشرين. ويبرهن الجدول رقم (1) على أن عام 1979 هو الأبرز بالنسبة لنصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للعالم بنسبة 2.9%، أو بالنسبة للدول النامية والتى وصلت لنسبة 14.9%، وهى معدلات لم

تحققها مصر حتى عام 2015. وذلك فى أعقاب معاهدة السلام، والتي وقعت فى عام 1978.

جدول رقم (1)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر  
فى سنوات مختارة

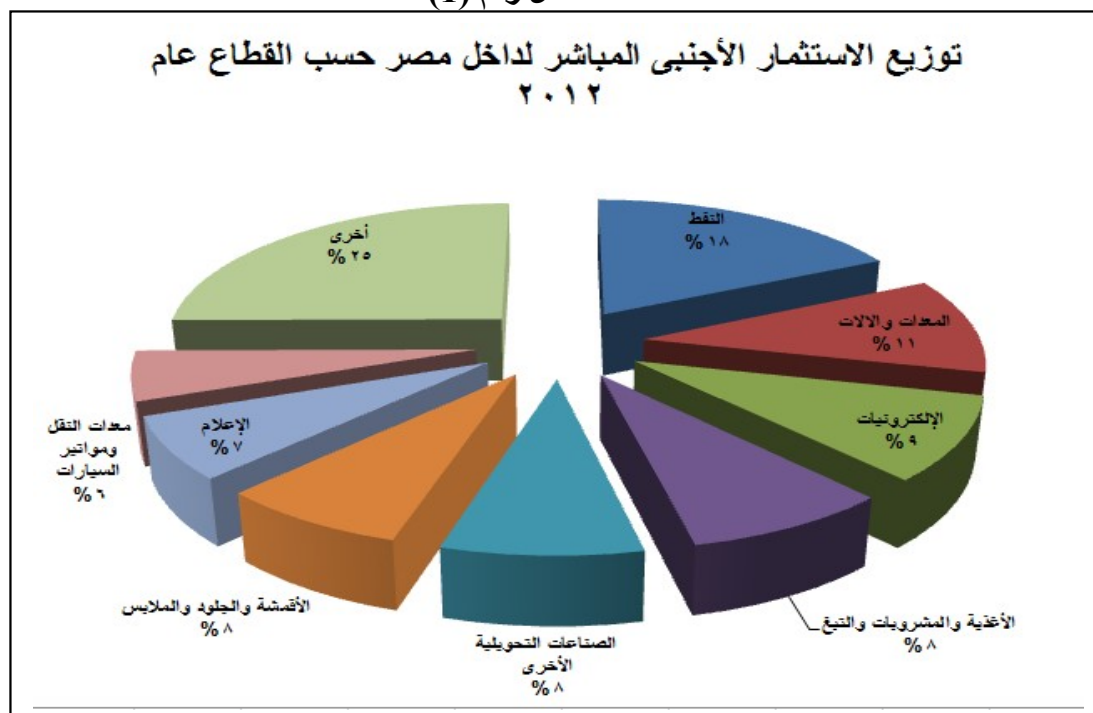
القيمة بالمليون دولار أمريكى

البيان	1970	1979	1990	2000	2012
قيمة FDI للداخل فى مصر (1)	0.68	1216.29	734	1235.4	6031
قيمة FDI للداخل فى العالم (2)	13257.01768	41894.92	204913.8	1358820	1510918
قيمة FDI للداخل فى الدول النامية (3)	3765.682839	8116.274	34732.53	238314.6	723559.5
(2)/(1) %*	0.005	2.903	0.358	0.091	0.399
(3)/(1) %*	0.018	14.986	2.118	0.532	0.915

\*محسوبة بواسطة المؤلف

Source: UNCTAD.

شكل رقم (1)



يضاف لما سبق، أن هناك خمسة قطاعات رئيسة تستقطب أكثر من 50% من قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر. وهى على الترتيب، النفط والمعدات والألات والإلكترونيات والأغذية والصناعات التحويلية. وهو ما يتضح تفصيلاً من خلال الشكل رقم (1).

وبصفة عامة يمكن القول بوجود مجموعة من القيود أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر، والتي يمكن عرض أهمها بشكل موجز على النحو التالى (Mohamed K. A, 2010, P.26):

- قصور الخبرات والمعارف الفنية اللازمة للترويج لفرص الاستثمار المناسبة فى مصر.
- عدم توافر خريطة استثمارية مناسبة، موضحة بها فرص الاستثمار على المستوى القطاعى والجغرافى.
- عدم كفاءة الجهاز الإدارى والبيروقراطية المنتشرة فى عملية صنع وإتخاذ القرار.
- عدم كفاية العمالة الماهرة والمدربة، كعامل جذب للاستثمار الأجنبى المباشر.
- القيود المرتبطة بمخاطر تدبير الصرف الأجنبى.

وفى واقع الأمر لا تقتصر تلك القيود على الاستثمار الأجنبى فقط، بل يواجه أيضاً الاستثمار المحلى عديد من العوائق، وهو ما يعكس أن البيئة الاستثمارية لمصر غير مواتية بالقدر الكاف لتحقيق المعدلات المرغوبة من النمو الاقتصادى. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط عدد الأيام اللازمة لإنفاذ العقود للشركات متوسطة وصغيرة الحجم مدى يتراوح ما بين 706 يوم إلى 1050 يوم (World Bank, 2014).

أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فيلاحظ إستقرار النصيب النسبى لمصر من التجارة الدولية للسلع والخدمات، وذلك سواء مقارنة بالعالم ككل أو بالدول ذات

الدخل المتوسط والمنخفض خلال الفترة 1970 - 2012. حيث بلغت تلك النسب مدى يتراوح ما بين 0.2% - 0.3% للعالم، و1% - 2% بالنسبة لكل من الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض. ويتضح بعض من تلك المؤشرات فى الجدول رقم (2).

**جدول رقم (2)**  
**تطور التجارة الدولية من السلع والخدمات لمصر**  
**فى سنوات مختارة**

القيمة بالمليون دولار أمريكى

2012	2000	1990	1979	1970	البيان
45808.66	16174.96	8646.61	5395.71	1089.68	قيمة التجارة الدولية لمصر (1)
22798639.51	7942960.55	4308680.53	1900811.44	383391.13	قيمة التجارة الدولية للعالم (2)
7144737	1548027	697410.98	397151.53	71793.97	قيمة التجارة الدولية للمتوسط والمنخفضة الدخل (3)
0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	(2)/(1) %*
0.6	1	1.2	1.4	1.5	(3)/(1) %*

\*محسوبة بواسطة المؤلف

Source: World Bank (2015).

ويوضح الجدول رقم (3) بعض المؤشرات التجارية لمصر. والتي يلاحظ منها على سبيل المثال، تعدد الشركاء التجاريين لمصر وكذلك سيطرة المواد الخام والسلع الوسيطة على هيكل الصادرات المصرية.

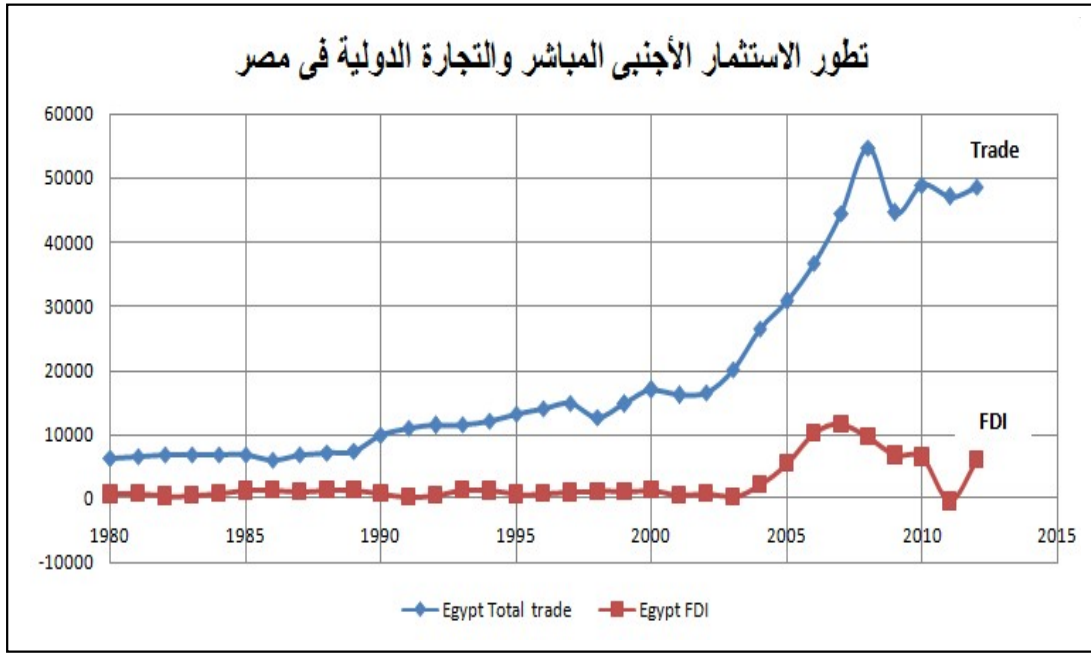
جدول رقم (3)  
بعض المؤشرات التجارية لمصر عام 2014

البيان	القيمة
عدد المنتجات المصدرة	2523
عدد المنتجات المستوردة	4177
عدد الشركاء التجاريين (صادرات)	170
عدد الشركاء التجاريين (واردات)	174
أكبر الشركاء التجاريين (صادرات)	السعودية 9.2%، إيطاليا 7.3%
أكبر الشركاء التجاريين (واردات)	الصين 13.15%، ألمانيا 7.7%
نسبة صادرات المواد الخام من إجمالي الصادرات المنظورة %	23.04
نسبة واردات المواد الخام من إجمالي الواردات المنظورة %	0.9
نسبة صادرات السلع الوسيطة من إجمالي الصادرات المنظورة %	27.08
نسبة واردات السلع الوسيطة من إجمالي الواردات المنظورة %	3.26
نسبة صادرات السلع الإستهلاكية من إجمالي الصادرات المنظورة %	43.2
نسبة واردات السلع الإستهلاكية من إجمالي الواردات المنظورة %	21.01
نسبة صادرات السلع الرأسمالية من إجمالي الصادرات المنظورة %	1.9
نسبة واردات السلع الرأسمالية من إجمالي الواردات المنظورة %	3.9

Source: World Bank (2015), **World integrated trade solution**, World Bank.

وفى نهاية ذلك الجزء يتبقى تتبع تطور كل من الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر، والتجارة الدولية لمصر من السلع والخدمات. ويتضح ذلك الأمر من خلال الشكل رقم (2)، والذي يعكس أن هناك إتجاه متزامن لكلا المتغيرين مع بعضهما البعض.

شكل رقم (2)



### 3. الدراسة التطبيقية

#### 1.3 متغيرات البحث

- يتم تحليل متغيرات البحث بناء على مجموعة من الخطوات كما يلي:
- استخدام القيم الحقيقية لجميع متغيرات البحث. حيث تم الاعتماد على سنة 2001 كسنة الأساس، وتحويل المتغيرات من القيم الاسمية إلى القيم الحقيقية لكل الدول المقطعية محل البحث، وذلك اعتماداً على مؤشر مكمش الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة. وتمت تلك الخطوة بهدف إستبعاد تغيرات الأسعار خلال الفترة الزمنية محل البحث.
- تقسيم متغيرات البحث إلى نوعين، أولهما: متغير تابع ويتمثل فى الصادرات المصرية بالقيم الحقيقية للدول المقطعية (REXP)، ومصدر البيانات لذلك المتغير هو مركز التجارة الدولية من خلال خرائط التجارة ITC, Trade maps. وثانيهما يتمثل فى مجموعة المتغيرات المستقلة التالية:

أ- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بالقيم الحقيقية من الدول المقطعية (RFDI). ويمثل ذلك المتغير خدمات عنصر رأس المال المادى كأحد متطلبات الإنتاج والتصدير بصفة عامة، ومصدر تلك البيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD.

ب- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بالقيم الحقيقية فى الدول المقطعية (RINCOME). ويمثل ذلك المتغير عنصر القوة الشرائية فى الطلب على الصادرات المصرية فى الخارج، ومصدر تلك البيانات هو قاعدة بيانات مؤشرات التنمية فى العالم بالبنك الدولى World Development Indicators Database.

ج- عدد أفراد قوة العمل فى مصر (LABOR). ويمثل ذلك المتغير خدمات عنصر العمل كأحد متطلبات الإنتاج والتصدير بصفة عامة، ومصدر تلك البيانات هو قاعدة بيانات مؤشرات التنمية فى العالم بالبنك الدولى World Development Indicators Database.

د- القيمة المطلقة للفرق بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر ونظيره فى كل دولة من الدول المقطعية على حدة بالقيم الحقيقية (TASTE). ويعبر ذلك المتغير عن مدى تشابه أذواق المستهلكين بين مصر وتلك الدول المقطعية، ودوره فى التأثير على الصادرات المصرية، ومصدر تلك البيانات هو قاعدة بيانات مؤشرات التنمية فى العالم بالبنك الدولى World Development Indicators Database.

### 2.3 عينة البحث

تم إختيار عينة البحث بناء على درجة إنتظام تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل فى مصر وفقاً لدول المنشأ. وبناء عليه تبين أن هناك 6 دول على التريب -وفقاً لتدفقات عام 2012- المملكة المتحدة؛ الولايات المتحدة؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ المملكة العربية السعودية؛ الكويت، والتي تعبر عن التدفق السنوى المنتظم للاستثمار الأجنبى المباشر للداخل فى مصر طوال الفترة الزمنية 2001-2012.

ويوضح الجدول رقم (4) الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر لتلك الدول الستة، وذلك مقارنة بإجمالي التدفقات، حيث يتضح أن دول العينة تشكل في المتوسط ما نسبته 71% من إجمالي قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر طوال الفترة 2001-2012، وبالتالي يعبر ذلك الأمر عن زيادة درجة الإعتمادية على مفردات العينة محل البحث. يضاف إلى ذلك أن دول العينة تستقبل حوالى 25% من الصادرات المصرية السلعية، وتزود مصر بما نسبته 28% من إجمالي الواردات المصرية السلعية (ITC, 2015)

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر خلال الفترة 2001-2012

القيمة بالمليون دولار أمريكي

السنة	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	السعودية	الكويت	إجمالي العينة (1)	إجمالي التدفقات (2)	(2)/(1) %
2001	39	207	208	18	2	2	476	605	79
2002	33	228	61	24	1	2	348	778	45
2003	17	162	1	16	6	26	227	311	73
2004	20	1 101	7	6	3	17	1 154	1 566	74
2005	766	3 620	599	123	43	26	5 177	6 226	83
2006	2 243	3 743	319	73	244	59	6 681	11 487	58
2007	2 987	6 704	338	288	247	1 062	11 626	12 706	92
2008	2 464	4 715	1 131	90	504	612	9 515	12 842	74
2009	3 781	2 258	244	85	262	112	6 742	10 098	67
2010	5 457	1 961	253	192	369	151	8 382	11 070	76
2011	3 608	762	275	246	204	64	5 158	7 835	66
2012	5 767	1 567	305	208	202	59	8 106	12 125	67

\*محسوبة بواسطة الباحث

Source: UNCTAD (2015), FDI database, UNCTAD.



### 3.3 النموذج المقترح

يتعين في البداية توضيح الدالة المستخدمة في النموذج وفقاً لما هو موضح بالصيغة التالية:

$$REXP = f(\alpha, LABOR^{\beta_1}, RFDI^{\beta_2}, RINCOME^{\beta_3}, TASTE^{\beta_4})$$

ويتم تحويل الدالة السابقة إلى شكل نموذج قابل للقياس من خلال اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات كما بالمعادلة التالية

$$\text{LOGREXP}_t = \alpha + \beta_1 \text{LOGLABOR}_t + \beta_2 \text{LOGRFDI}_{t-1} + \beta_3 \text{LOGRINCOME}_t + \beta_4 \text{LOGTASTE}_t + E$$

حيث تمثل (t) الفترة الزمنية ويلاحظ أن كافة المتغيرات المستقلة محل الدراسة قد ترتبط بالمتغير التابع في نفس الفترة الزمنية، وذلك بإستثناء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. والتي تأخذ فترة إبطاء بقيمة سنة واحدة، ومفاد ذلك أن البدء بتشغيل الاستثمارات الأجنبية المتدفقة وظهور المخرجات قد يتطلب فترة زمنية معينة لا تقل عن سنة. وذلك وفقاً لعدد من الدراسات التطبيقية منها على سبيل المثال **Kariuki Caroline, 2015** , **Alfaro Laura, 2003** . ويمثل ( $\alpha$ ) ثابت النموذج والذي يعكس العوامل الأخرى المؤثرة على الصادرات المصرية للدول المقطعية بخلاف المذكورة كمتغيرات مستقلة، وبالنسبة لكل من ( $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ ) فهي تمثل معاملات النموذج لكل المتغيرات المستقلة المقدره على الترتيب، أما عن (E) فهي تعبر عن حد الخطأ العشوائى.

### 4.3 نتائج القياس

يوضح كل من الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) نتائج القياس وفقاً لثلاثة نماذج مختلفة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data.

جدول رقم (5)

نتائج القياس فى حالة أن الصادرات متغير تابع والاستثمار الأجنبى المباشر متغير مستقل

Dependent variable: LOGREXP <sub>t</sub>				
Independent variables		Pooled Regression model	Fixed Effects model	Random Effects model
Intercept		-30.2	-58.3	-59.3
LOGLABOR	Coefficient	2.1	3.6	3.7
	T-statistics	1.2	3.9	4.1
LOGEFDI <sub>T-1</sub>	Coefficient	0.3	0.09	0.1
	T-statistics	5.6	3.6	3.8
LOGRINCOME	Coefficient	18.5	12.1	12.1
	T-statistics	1.9	3.1	3.1
LOGTASTE	Coefficient	-17.8	-10.8	-10.9
	T-statistics	-2.05	-3	-3.05
Adjusted R <sup>2</sup>		64%	94%	88%

جدول رقم (6)

نتائج القياس فى حالة أن الصادرات متغير مستقل والاستثمار الأجنبى المباشر متغير تابع

Dependent variable: LOGEFDI <sub>T</sub>				
Independent variables		Pooled Regression model	Fixed Effects model	Random Effects model
Intercept		-95.7	-110.53	-111.76
LOGLABOR	Coefficient	6	6.55	7.14
	T-statistics	1.69	1.44	1.92
LOGREXP <sub>T-1</sub>	Coefficient	1	0.57	0.87
	T-statistics	4.78	1.18	2.57
LOGRINCOME	Coefficient	-33.49	-36.01	-40.66
	T-statistics	-1.66	-1.89	-2.25
LOGTASTE	Coefficient	32.9	36.8	40.13
	T-statistics	1.77	2.1	2.4
Adjusted R <sup>2</sup>		0.58	0.70	0.57

ويتم التعقيب على الجدولين 5 و 6 كما يلي:

- تم تقدير Lagrange multiplier (LM) test، وجاءت نتائج تقدير P-value غير معنوية، وبالتالي يترتب على ذلك إستبعاد نتائج Pooled Regression model.
- يتبقى الإختيار ما بين Fixed Effects model و Random Effects model، ولحسم ذلك الأمر تم الإستعانة بإختبار Hausman، وقد جاءت النتائج لذلك الإختبار تدعم إختيار نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects model، وذلك لأن p-value أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- تعتمد الصادرات المصرية مع شركائها التجاريين بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بكل من الوفرة النسبية لخدمات عنصر العمل فى مصر، وتدفقات الاستثمار الاجنبى المباشر من الشريك التجارى لمصر والذى يعكس خدمات رأس المال، وكلا العنصرين يمثلان جانب العرض. وذلك إلى جانب العلاقة الطردية المعنوية مع القوة الشرائية للمستهلكين فى الشركاء التجاريين لمصر. بينما هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين الصادرات المصرية مع الشركاء التجاريين من جانب، ودرجة تباين تفضيلات وأذواق المستهلكين بين مصر والشريك التجارى. وكلا العنصرين سواء الدخل أو الأذواق يمثلان جانب الطلب.
- ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لداخل مصر بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية (معنوية) مع واردات الشريك التجارى من مصر (الصادرات المصرية). كما ترتبط تلك التدفقات بعلاقة طردية ذات دلالة إحصائية (معنوية) مع درجة التباين فى أذواق وتفضيلات المستهلك بين الشريك التجارى ومصر. يضاف إلى ذلك أنه كلما إنخفضت القوة الشرائية فى الشركاء التجاريين فتزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر.

وتتفق تلك النتائج مع بعض الدراسات التطبيقية. فعلى سبيل المثال، أوضحت دراسة Shima,2014 التأثير الطردى المعنوى للوفرة النسبية لليد العاملة كعامل جذب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر. وهناك أيضاً الدراسة التى

تناولت تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات فى الدول النامية، وهى دراسة Majeed & Ahmad, 2007، والتي طبقت على حوالى 49 دولة نامية -من بينها مصر- خلال الفترة الزمنية 1970 - 2004، وتوصلت إلى التأثير الطردى للصادرات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل. وبالنسبة للعلاقة التبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، فقد قدمت دراسة Sultan, 2013، تحليل على دولة الهند خلال الفترة الزمنية 1980 - 2010، وتوصلت إلى أن هناك تأثير طردى معنوى من الصادرات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن توجد علاقة غير معنوية من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصادرات.

أما عن أهم التوصيات التى يمكن الخروج بها من نتائج البحث، فيمكن عرضها فى شكل النقاط التالية:

- تضمين الجوانب المرتبطة بالاستثمار فى إتفاقات التجارة الحرة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف مع مصر.
- تصميم خريطة استثمارية مقسمة إلى نطاق قطاعى ونطاق مكانى فى كافة أنحاء مصر.
- تصميم حزمة من الحوافز الإضافية لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه القطاعات غير البترولية، مثل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات البنكية ومد الفترة الزمنية لحق الإنتفاع للمستثمرين الأجانب.
- توفير ضمانات غير تقليدية تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل إنشاء شرطة متخصصة لحماية وضمان الاستثمار.
- إنشاء مناطق استثمارية خاصة تعمل على تفادى البيروقراطية فى الجهاز الإدارى الحكومى.
- الحد من القيود التعريفية وغير التعريفية التى تواجه المستثمرين الأجانب فى عمليات إستيراد المواد الخام ومستلزمات الإنتاج.

### References

- [1]. Aggarwal Aradhna (2008), "Regional Economic Integration and FDI in South Asia : Prospects and Problems", *Indian Council for Research on International Economic Relations*.
- [2]. Alfaro Laura (2003), "Foreign Direct Investment and Growth: Does the Sector Matter?", Harvard University, *Harvard Business School*, Working Paper.
- [3]. Caves, Richard E., (1971): "International Corporations: The Industrial Economics of Foreign Investment", *Economica*, Vol. 38.
- [4]. Dunn Robert M., Jr. and Mutti John H.(2005), *International economics*, 5<sup>th</sup> edition, the Taylor & Francis e-Library, UK.
- [5]. Gandolfo Giancarlo (2014), *International Trade Theory and Policy*, 2<sup>nd</sup> edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York.
- [6]. Helpman, Elhanan (1984), "A simple theory of international trade with multinational corporations", *Journal of Political Economy*, Vol. 92, No.3.
- [7]. Hymer Stephan H. (1960), "The international operations of national firms: A study of direct foreign investment", *PhD dissertation*, Massachusetts institute of technology, USA.

- 
- 
- [8]. IMF (1993), *Balance of Payments Manual*, 5<sup>th</sup>, International Monetary Fund.
- [9]. ITC (2015), Trade maps, *International Trade Center*.
- [10]. Kariuki Caroline (2015), “The Determinants of Foreign Direct Investment in the African Union”, *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, No. 3.
- [11]. Majeed M.T. & Ahmed E. (2007), “FDI and Exports in Developing Countries: Theory and Evidence”, *the Pakistan Development Review*, Vol.46, No.4.
- [12]. Mohamed K. A (2010), “Foreign direct investment in Egypt determinates, spillovers, and causality”, *PhD dissertation*, university of Leicester, UK.
- [13]. Nayak, Dinkar and Rahul N. Choudhury (2014), “A selective review of foreign direct investment theories”, *The Asia-Pacific Research and Training Network on Trade*, ESCAP, United Nations.
- [14]. OECD (2008), *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, 4<sup>th</sup> Edition, The Organization for Economic Co-operation and Development.
- [15]. Shima'a Hanafy (2014), “Determinants of FDI location in Egypt—Empirical analysis using governorate panel data”, *The Economic Research Forum (ERF)*, Cairo.

- [16]. Sultan Zafar Ahmad (2013), “A Causal Relationship between FDI Inflows and Export: The Case of India”, *Journal of Economics and Sustainable Development*, Vol.4, No.2.
- [17]. UNCTAD (2009), **Investment brief**, The United Nations Conference on Trade and Development.
- [18]. UNCTAD (2012), *World investment report*, The United Nations Conference on Trade and Development.
- [19]. UNCTAD (2015), FDI database, *UNCTAD*.
- [20]. World Bank (2014), *Doing Business in Egypt*, World Bank.
- [21]. World Bank (2015), *World development indicators database*, World Bank.
- [22]. World Bank (2015), *World integrated trade solution*, World Bank.
- [23]. Yeyati Eduardo Levy & Ernesto Stein & Christian Daude (2003), "Regional Integration and the Location of FDI", *Inter-American Development Bank*.